1230

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : محدود

E/ECWA/NR/SEM.2/7

٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠

الاصل : بالعربية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ندوة حول هجرة الكفاءات العربية

٤- ٨ شباط/فبراير ١٩٨٠

بيروت - لبنان

UN ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA

نظرة أولية على هجرة الأدمغة العربية

اعداد

د . سلمان رشيد سلمان

جامعة بغداد

الآراء الواردة في هذه الوثيقة تمثل وجهة نظر المؤلف ، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الأمم المتحدة أو مؤسساتها .

ESCWA Documents converted to CDs.

CD # 5

Directory Name:

CD5\NR\SEM2_7

Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

80-2984

المحتويات

الصفحة

مقدمة ١

بعض الاحصائيات المهمة ٢

اسباب الهجرة ٥

١- سياسية واقتصادية ٥

٢- اسباب علمية وتعليمية وثقافية ٧

٣- العوامل الاجتماعية ٨

نظرة عامة على الوضع في الدول النامية ٨

البرازيل ٨

التجربة الهندية ١٠

الاستنتاجات ١٥

المصادر ١٧

مقدمة

لقد نوقشت قضية هجرة الادمغة في العديد من الندوات ونشر العديد من الدراسات التي تناقش هذه القضية المهمة. ولقد تميزت بعض هذه الدراسات باحصائيات مفصلة حول الهجرة (١-٤). الا ان معظم هذه الدراسات قد تناولت مشكلة الهجرة من جانب واحد دون النظر اليها بشكل شامل. اما بالنسبة للوطن العربي فرغم تسرب الكثير من كوادره العلمية عن طريق الهجرة غير انه لم تصدر احصائيات شاملة ومفصلة تمكن الباحث من القيام بدراسات معمقة للوصول الى استنتاجات تفيد متخذى القرار في الوطن العربي.

يمكن ان تعتبر هجرة الادمغة احد المؤشرات المهمة لوجود خلل في بنية الدول النامية. وفي العلاقات القائمة مابينها وبين الدول المتقدمة. ومن هنا فانه من الضرورى ان ينظر الى هذه المشكلة والى حلها على ضوء المحاولات الجارية لايجاد واحلال نظام اقتصادى عالمي جديد. لقد بينت الكثير من الدراسات الحديثة بأن التفاوت الكبير والمتزايد ما بين الدول النامية والمتقدمة لا يمكن فصله عن الوضع الاقتصادى الدولي، حيث تخصصت الدول النامية بانتاج وتصدير المواد الاولية باسعار زهيدة، وقيام الدول المتقدمة بتصنيع هذه المواد وحصولها على فوائد اقتصادية كبيرة نتيجة عمليتي التجارة والتصنيع معا. ولقد نتج عن ذلك انقسام العالم الى دول غنية واخرى فقيرة.

فالدول الصناعية والتي يبلغ سكانها ٦٨٢ مليون نسمة اى ما يعادل ١٧٫٢ في المائة من مجموع سكان العالم. تنتج ما يعادل ٦٢٫٣ في المائة من مجموع الناتج القومي الاجمالي العالمي خلال عام ١٩٧٥. وتوفر دخلا سنويا لكل واحد من مواطنيها يبلغ ٥٥٢١ دولار في حين يبلغ عدد سكان الدول النامية ٢٠٦٩ مليون نسمة وتنتج ٢٦٫٢ في المائة من مجموع الناتج القومي الاجمالي، وتوفر لمواطنيها دخلا سنويا يبلغ ٤٧٨ دولار(٥) لقد اسفر هذا الوضع في استحواذ الدول المتقدمة على ٩٥ في المائة من التكنولوجيا (٦). وينتج العالم المتقدمة ٩٤٫٨ في المائة من الانتاج العلمي العالمي (٧). اما فيما يتعلق ببراءات الاختراع فقد ساهمت جميع الدول النامية بمقدار ١ في المائة من مجموع البراءات العالمية المسجلة (٨). وقد اسفر هذا الوضع في تبعية الدول النامية للدول المتقدمة في امر مهم بالنسبة لتحقيق تنمية سريعة الا وهو موضوع نقل التكنولوجيا واصبحت الدول النامية تدفع مبالغ طائلة للتكنولوجيا الغربية مما يزيد في فقرها لان عليها ان تدفع سعر هذه التكنولوجيا بالعملة النادرة. لقد كانت الكلفة المباشرة لنقل التكنولوجيا الى الدول النامية في نهاية الستينات ١٥٠٠ مليون دولار(٩). وقدرت الكلفة عام ١٩٧٨ ما بين ١٠ - ٢٠ بليون دولار ويقدر بانها ستبلغ عام ٢٠٠٠ في حدود ١٥٠ - ٢٥٠ بليون دولار (١٠) وهذا المبلغ لن تستطيع الدول النامية دفعه مستقبلا.

لقد وضحت مجموعة من المفكرين الوضع الحالي للعالم بالكلمات التالية" لقد تبين لنا خلال السنوات الاخيرة، ان الطريق الذى سرنا فيه يبدو، بالرغم من المنجزات الضخمة التي تحققت في بعض المجالات، مفضيا الى الكوارث واليأس" (١١).

وسنحاول في هذه الدراسة ان ننظر لموضوع هجرة الادمغة من خلال هذه النظرة الشمولية مركزة بصورة اساسية على نقاط الخلل في الدول النامية والتي قادت الى هجرة الادمغة ،وهذه الدراسة هي محاولة اولية في هذا المجال .

بعض الاحصائيات المهمة

١) بلغت الهجرة الكلية من الدول النامية الى الدول المتقدمة للفترة ١٩٦٢-١٩٦٧ في حدود ١٨٦٤ مليون شخص،منهم حوالي ١٨١ الف من ذوى الكفاءات . اى بنسبة ٩ر٧ في المائة ، موزعين كما يلي بالنسبة للاختصاصات ، ٣ر٤٥ في المائة مهندسين ، ٤ر١٧ في المائة علوم طبيعية و ٣ر٣٤ في المائة من ذوى المهن الطبية و ٣ في المائة علوم انسانية واجتماعية (١٢) .

٢) بالنسبة لهجرة ذوى الكفاءات منذ عام ١٩٦١ - ١٩٧٢ فقد بلغ مجموعهم ٢٣٠ الف منهم حوالي ١٢٠ الف هاجروا الى امريكا وكندا موزعين بالشكل التالي (١٣) .

جدول ١

عدد المهاجرين ونسبتهم الى كل من امريكا وكندا
للفترة ١٩٦١ - ١٩٧٢

المنطقة	عدد المهاجرين	نسبة المهاجرين (مئوية)
آسيا (عدا المنطقة العربية)	٨٤٠٨١	٧٠ر٦٩
المنطقة العربية	١٠٤٠٤	٨ر٧٥
افريقيا	٦٨٩٢	٥ر٧٩
امريكا اللاتينية	١٧٥٧٣	١٤ر٧٧
	١١٨٩٥٠	١٠٠

اما توزع الاختصاصات بالنسبة للدول العربية لهذه الفترة فقد كانت ٤٦ر٦٧ في المائة مهندسين و ٢ر١٥ في المائة علوم طبيعية و ٥ر٣٤ في المائة علوم طبية و ٧ر٣ في المائة علوم انسانية .

٣) خلال المدة ١٩٦٢ - ١٩٧٢ بلغت مساهمة الدول النامية من اطباء كل من الولايات المتحدة وكندا والولايات المتحدة بحدود ٥٨ في المائة للاطباء و ٤٢ في المائة من العلماء والمهندسين ، وساهمت الدول النامية بـ ٥١ في المائة من الاطباء في الولايات المتحدة للعام ١٩٧١ - ١٩٧٢ و ٤٠ في المائة بالنسبة لبريطانيا (١٤) .

٤) ان اعداد المهاجرين تبلغ نسبه كبيرة من رصيد الدول النامية من المهندسين والعلماء والاطباء ،فعلى سبيل المثال ، قدر عدد المهاجرين من المهندسين من الهند للعام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ بحوالي ٢٥ في المائة من مجموع الخريجين في العلوم و ٣٠ في المائة من الاطباء (١٥) . اما بالنسبة للفليبين فان هجرة الاطباء لعام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ بلغت ٢١ في المائة من الخريجين اما نسبة المهندسين والعلماء فكانت ١١ في المائة (١٦) .

اما بالنسبة لسيرلانكا فقد ازدادت نسبة المهاجرين من الاطباء من ٩ في المائة من خريجي كل سنة في بداية الستينات لتبلغ ١٦ في المائة في اواسط السبعينيات (١٧) .

٥) بالنسبة للدول العربية فان الاحصائيات التي نشرت قد اعتمدت على مصادر مختلفة . لذلك فان الارقام المذكورة لا يمكن ان تكون دقيقة الا انها يمكن ان تستعمل كمؤشرات لغرض هذه الدراسة . وفي هذا المجال فان نسبة هجرة الكفاءات العربية الى مجموع الكفاءات في الدول النامية ، الى الولايات المتحدة قد ارتفعت من ٤ر٥ في المائة للفترة ١٩٦٢-١٩٦٧ (١٨) لتبلغ ٩ في المائة للفترة ٦١ - ١٩٧٢ (١٩) .

لقد بينت الدراسة الثانية والتي شملت الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٩ نسبة الهجرة مقسمة لبعض الدول العربية (٢٠) .

جدول ٢

هجرة الادمغة العربية الى الولايات المتحدة
للفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٩

اسم البلد	مجموع المهاجرين	النسبة المئوية
مصر	٩٣١٥	٢٤ر٦٦
لبنان	٨١٩١	٢١ر٦٨
الاردن	٩٥٤٨	٢٥ر٤
العراق	٤١٩٢	١١ر١٥
سورية	٢٤٧٣	٦ر٥٨
المغرب	٢٤٠٦	٦ر٤
تونس	٤٩٧	١ر٣٣
الجزائر	٩٨١	٢ر٦
المجموع	٣٧٦٠٣	١٠٠

اما نسبة المهاجرين السنوية من عدد المتخرجين في البلاد العربية الى كل من الولايات المتحدة وكندا للفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٦ فيبينها الجدول التالي مقسمة حسب الاختصاصات :

جدول ٣

نسبة المهاجرين السنوية الى المتخرجين
للفترة ١٩٦٢-١٩٦٦

البلد	مهندسون	طبيعة	اطباء	علماء اجتماع
سورية	٥٦ر٥	١١ر٧	٩ر٣	٨ر٠
لبنان	٣٥ر٥	١٠ر٥	٢٤ر٩	٥ر٠
العراق	٩ر٢		٤ر٩	١ر٠

ويتبين من الجدول كذلك ان معظم المهاجرين هم من المهندسين ثم الاطباء ثم علماء الطبيعة .

٦) ان الدول النامية قد خسرت كثيرا من جراء هجرة الادمغة فقد قدر رأس المال الداخل الى الولايات المتحدة للفترة ١٩٦١ - ١٩٧٢ من جراء الهجرة بـ ٣٠ مليون دولار . وكان الدخل في حالة تزايد فقد بلغ لسنة ١٩٧٠ حوالي ٣ر٧ بليون دولار و ٦ر٧ بليون دولار لعام ١٩٧١ وحوالي ٤ر٧ بليون دولار لعام ١٩٧٢ . في حين قدر ربح كندا للفترة ١٩٦٣-١٩٧٢ بحوالي ١٠ بليون دولار ولبريطانيا للفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٢ بحوالي ٥ر٣ بليون دولار (٢١) .

ولقد بلغت القيمة الاستثمارية المقدرة للادمغة المهاجرة من الدول النامية الى الدول المتقدمة الثلاث انفه الذكر بحوالي ٥٠ بليون دولار (٢٢) . هذا عدا الضرائب التي تستحصلها هذه الدول الثلاث من المهاجرين والتي بلغت في الولايات المتحدة الامريكية لعام ١٩٧٢ بحدود ٩٥٠ مليون دولار . في حين بلغت المساعدات التي قدمتها الدول الثلاثة الى الدول النامية للفترة ١٩٦١ - ١٩٧٢ حوالي ٤٦ بليون دولار (٢٣) .

٧) ان الخسائر الناتجة عن الهجرة بالنسبة لبعض الدول النامية كانت كبيرة ، فعلى سبيل المثال بلغت بالنسبة لكولومبيا عام ١٩٦٧ حوالي ٤ر٤ في المائة من الدخل القومي (٢٤) .

٨) قدرت خسارة الوطن العربي من جراء الهجرة بمئة مليون دولار (٢٥) . وهذا الرقم مشكوك فيه اذ انه لو اخذت الدراسات التي ذكر بعضها وقورنت خسارة الدول العربية لبلغت ٤٠٠ مليون دولار سنويا .

٩) ان معظم المهاجرين من الدول العربية هم من حملة الدكتوراه والماجستير فعلى سبيل المثال وجد بان ٧٠ في المائة من المهاجرين من مصر هم من حملة الدكتوراه و ١٧ في المائة من حملة الماجستير (٢٦) .

١٠) لقد بينت احدى الدراسات (٢٧) بأن الكثير من المهاجرين يرجعون الى اوطانهم بعد فترة من الزمن. وان اكبر نسبة للعائدين هي في افريقيا تأتي بعدها آسيا، عدا الدول العربية، ثم امريكا اللاتينية اما اوطأ نسبة للعائدين فهي للمنطقة العربية اما بالنسبة لمصر فالدراسة تبين بأن معظم المهاجرين لا يرجعون اليها.

اسباب الهجرة

ان هجرة الادمغة عملية معقدة. ولا يجوز ان ينظر اليها بشكل بسيط وبمعزل عن الكثير من الظروف التي تؤثر في زيادتها او نقصانها الا ان من المهم ان نرى بانه في ظل الاوضاع التي تعيشها الدول النامية الا وهو ارتباطها الوثيق بالسوق الرأسمالية، فان عملية الهجرة تكون عملية متوازنة بين قوى جذب من قبل الدول المتقدمة لما تتميز به من فوائد بالنسبة للمهاجر ماديا واجتماعيا وثقافيا وعلميا وبين قوى الدفع الموجودة في الدول النامية. ولن تحاول هذه الدراسة الخوض في عناصر الجذب بقدر ما ستحاول ان تدرس عناصر الدفع ومسبباتها الحقيقية الآن ومستقبلا، خاصة بالنسبة للوطن العربي. ومن هنا فان هذه الدراسة ستركز على الدول النامية دون ان يعني ذلك غياب التأثير الكبير للدول المتقدمة على الهجرة. والهدف من كل ذلك هو محاولة تحليل اسباب الهجرة بالنسبة للدول النامية للوصول الى استنتاجات مفيدة في هذا المجال.

سنذكر فيما يلي وبايجاز الاسباب العامة للهجرة من الدول النامية الى المتقدمة. علما بان كل دولة نامية تختلف عن الاخرى في مسببات الهجرة. الا ان من الممكن دراسة العوامل بصورة عامة والتي يمكن ان نقسمها الى

١- سياسية واقتصادية
٢- علمية وتعليمية وثقافية
٣- اجتماعية

١- سياسية واقتصادية

يمكن ان تكون هذه الاسباب ذاتية او موضوعية. وسنحاول ان ندرج اهم النقاط تحت هذا الباب.

١-١) ان معظم الدول النامية قد نالت استقلالها حديثا. اذ كانت مستعمرات للدول المتقدمة التي عملت على ربطها سياسيا وثقافيا واقتصاديا، وتشويه بنيتها الاقتصادية بشكل لا تزال تعاني منه جميع الدول النامية ومن هنا فان الكثير من الدول النامية ترتبط بالدول المتقدمة التي استعمرتها سابقا بوشائق اقتصادية وسياسية قوية، ومن هنا فان معظم كوادر الكامرون تهاجر الى فرنسا، في حين تهاجر كوادر ترينداد والفليبين الى الولايات المتحدة (٢٨)، ويبين الجدول ١ بأن معظم كوادر امريكا اللاتينية (٢ر٩٣) في المائة) تهاجر الى الولايات المتحدة الامريكية.

لقد ذكرت احدى الدراسات التي اجريت عن هجرة الادمغة من الغلبين بان هجرة الكفاءات لها علاقة بالمساعدات الاجنبية اذ ان اكثر المهاجرين هم من العلماء الذين تدربوا ضمن برامج المعونات في امريكا . ان استعمار الغلبين قد تركها معتمدة ثقافيا واجتماعيا على الولايات المتحدة بحيث ان ذلك قد قولب مختلف الاتجاهات السياسية والثقافية والتعليمية بحيث جعل من مسألة الهجرة قضية مقبولة من قبل المؤسسة الحاكمة (٢٩) .

١-٢) لقد ذكرت احدى الدراسات بأن احد اهم الاسباب للهجرة من كولومبيا كانت عملية التناقض بين الاهداف المعلنة للمجموعة السياسية الحاكمة وبين الاجيال الجديدة من التقنيين والاداريين ،وان هذا الخلاف ناتج عن اختلاف في الاستراتيجية السياسية لكلا الطرفين. ولقد عملت المؤسسة الحاكمة لتشجيع الهجرة للتخلص والتقليل من هذه المعارضة (٣٠) . ولقد دللت بعض الاحصائيات (٣١) على ان الاوضاع السياسية غير المستقرة في الدول النامية قد دفعت باعداد كبيرة للهجرة ولقد قدر عدد المهاجرين من لبنان نتيجة الحرب الاهلية (١٩٧٥-١٩٧٦) بحدود مليون وثلاثمائة وخمسون الف نسمة (٣٢) .

١-٣) تلعب العوامل الاقتصادية دورا كبيرا في الهجرة ،وفي هذا المجال فان الدول التي استعمرت الدول النامية قد شوهت البنية الاقتصادية للدول النامية وجعلتها سوقا مفتوحة لتصدير الايدى العاملة والفنيين الى الدول المتقدمة في حين جعلت من الدول النامية سوقا مفتوحة لبضائعها المصنعة . ولنا في تجربة الجزائر خير مثال . فان ظروف التبعية لفرنسا قد جعلت اقتصاد الجزائر يعجز عن تحقيق تنمية اقتصادية ،وادى ذلك الى انتشار البطالة . ففي القطاع الزراعي مثلا كانت جميع الاراضي الخصبة تحت تصرف الفرنسي وبعض كبار الملاك الجزائريين . فكانت اقلية من الاوربيين تجني ٧٨ في المائة من دخل الجزائر من الزراعة و ٥ في المائة من كبار الملاك الجزائريين يجنون ١٣ في المائة اما الاغلبية التي تشكل ٩٥ في المائة من سكان المناطق الزراعية فلا تزيد حصتها عن ٩ في المائة (٣٣) ولقد ادى هذا الوضع الى هجرة الكثير من الجزائريين حتى ان عدد المهاجرين يبلغ عام ١٩٥١ بحدود ٤٠٠ الف مهاجر في حين يقدر عددهم الأن باكثر من ٧٠٠ الف مهاجر .

١-٤) ان كثيراً من الدول النامية وبسبب وضعها الاقتصادى لا تحقق نسبة نمو اقتصادى تعادل نسبة نمو السكان . وهذا الوضع يولد بطالة كبيرة في القطاعات الاقتصادية والعلمية فعلى سبيل المثال فان البطالة في القطاع العلمي عام ١٩٦٩ بلغت ٨ر٨ في المائة في كولومبيا و ٢٠ في المائة لترينداد وهناك علاقة طردية بين هجرة الكفاءات والبطالة (٣٤) . لقد ذكرت بعض الدراسات بأن تحقيق نسبة نمو عالي للدخل القومي سيقلل من هجرة الكفاءات في حين ذكرت دراسات اخرى (٣٥) بأن كثير من الدول التي تحقق نموا كبيرا في الدخل القومي تتزايد فيها الهجرة ولا تقل . وسنناقش هذا الموضوع فيما بعد .

١-٥) ان دخل الكفاءات واطئ جدا في كثير من الدول النامية في حين ان الدخل جيد بالنسبة لهذه الكوادر في الدول المتقدمة ولقد دفع ذلك ببعض الكفاءات للهجرة (٣٦) .

١-٦) تميزت الدول النامية بوراثتها لا جهزة ادارية متخلفة وجامدة و لا تمتلك اية قدرة على فهم الدور الذى يمكن ان تلعبه الكفاءات العلمية في عملية التنمية القومية . ولقد تسبب وجود هذه الاجهزة في اعاقة عمل العلميين (٣٧) مما اجبر بعض هذه الكوادر للهجرة الى الخارج . ولو اخذنا كولومبيا كمثال على تأثير الاجهزة الادارية على الكفاءات لرأينا بأن ٤١ في المائة من الكفاءات وجدت عملا بعد شهر من رجوعها و ٥٣ في المائة في حدود ثلاثة اشهر و ٦ في المائة لمدد تزيد عن ذلك (٣٨) .

٢- اسباب علمية وتعليمية وثقافية

٢-١) ان الكثير من الدول النامية قد ارتبطت بعلاقات ثقافية وطيدة مع الدول المتقدمة . واهم هذه العلاقات ارتباط البنية الثقافية والتعليمية للدول النامية باحدى الدول المتقدمة . وتلعب اللغة دورا مهما في تشجيع الهجرة فالدول النامية التي تتكلم كوادرها الفرنسية تهاجر كفاءاتها الى فرنسا . وكوادر الدول النامية التي كانت تابعة لانكلترا تهاجر الى هذه الدولة (٣٩) .

٢-٢) بالنظر للتبعية التي عانت منها الكثير من الدول النامية فقد استمرت هذه الدول بالاعتماد على مؤسساتها التعليمية التي نشأت في عهد الاحتلال لتلبي حاجة الدولة المتقدمة . ومن هنا فان اكثر المناهج التدريسية في الثانويات والكليات هي امتداد للنظام التعليمي الذى اوجد في ايام الاحتلال ولا علاقة له بالاحتياجات الاجتماعية والتنموية للدولة (٤٠) .

٢-٣) ان الكثير من الدول النامية لا تمتلك اجهزة تخطيطية او في افضل الاحوال لا تمتلك اجهزة تخطيط مركزية لذلك فان المخطط التربوى يعمل بمعزل عن المخطط الاقتصادى . ولو اخذنا لبنان على سبيل المثال لرأينا بأن الوظائف التي ستستحدث في لبنان للفترة ١٩٦٤-١٩٨٠ قدرت بـ ١٦٠ الف في حين ان عدد الذين سيتقدمون لهذه الوظائف سيبلغ ٤٥٠ الف وهذا يعني بأن ١١ الف لبناني سيهاجر سنويا (٤١) .

٢-٤) بالنسبة لهجرة الكفاءات المتخصصة فان احد الاسباب المهمة للهجرة تتلخص في عزلة العالم المتخصص في الدول النامية عن مجرى العلم في الدول المتقدمة ، وعدم وجود اجهزة علمية تمكن الباحث من القيام بعمله ، غياب النسبة الصحيحة ما بين التقنيين والباحثين ، عدم وجود فرص للتدريب اثناء العمل او بعد التخرج ، عدم وجود تسهيلات للبحث العلمي ، غياب الاجهزة الخدمية العلمية الجيدة ، وجود ادارات متخلفة وروتين قاسي مما يعيق تحرك العالم للحصول على الاجهزة والكتب والمواد التي يحتاجها لعمله في وقت مناسب ، عدم وجود مكتبات جيدة وخدمات مكتبية كفوءة ، انشغال العالم بالكثير من المحاضرات أو الواجبات التي تشغله عن البحث العلمي . ان كل هذه العوامل تنشط حركة هجرة الكفاءات (٤٢) .

لقد ذكرت احدى الدراسات (٤٣) بأن الهجرة تزداد في الدول النامية التي تمتلك اجهزة بحث متقدمة وسنأتي الى مناقشة هذه النقطة فيما بعد .

٢-٥) ان معظم الدول النامية تشكو من غياب خطة متكاملة للعلم والتكنولوجيا . ولا شك في ان هنالك اهمية كبيرة بالنسبة لتخطيط العلم والتكنولوجيا في الدول النامية (٤٤) اذ ان الكثير من الدول النامية تملك موارد طبيعية وبالتالي فمن الممكن ان تتميز خططها القومية لاعطاء اولويات لقطاعات معينة في الاقتصاد القومي . وفي هذا المجال فان التخطيط العلمي يلعب دورا كبيرا في دفع الكوادر العلمية للمساهمة بنشاط في تحقيق الاولويات الاقتصادية التي تنسجم مع استغلال الموارد والامكانات الموجودة في الدول النامية بشكل صحيح .

٣- العوامل الاجتماعية

تلعب العوامل الاجتماعية دورا كبيرا في تقليل او زيادة الهجرة الى الخارج . فالتقاليد الاجتماعية في كثير من الدول النامية تجعل الحاصل على الاختصاص العالي في مركز اجتماعي متقدم كما ان المجتمع ينظر نظرة متميزة الى الاطباء والمهندسين في حين ان الكوادر الوسطية لا تحتل مواقع اجتماعية متميزة وهذا يقود اولا الى اندفاع اكثر الكوادر المتعلمة نحو محاولة الوصول الى اعلى السلم الاجتماعي وبذلك يزداد عدد المتخصصين في العلوم الطبية والهندسية وبالتالي يزداد الطلب على الوظائف ويقل العرض فتكون النتيجة الحتمية الهجرة . وثانيا فان هذا الوضع سيقود الى قلة الكوادر الوسطية التي هي عماد اى تقدم تكنولوجي في الدول النامية .

اما الناحية الاخرى المهمة في التركيب الاجتماعي فهو ان المجتمعات التي تتميز بترابط اجتماعي كبير داخل العائلة ثم داخل المجتمع يتميز افرادها بالشعور بالانتماء الى المجتمع بشكل كبير وفي هذه الحالة فان الكفاءات التي تهاجر كثيراً ما تشعر بعد مدة من الزمن بنوع من الغربة والحنين الى الترابط الاجتماعي في الوطن الاول وبذلك فان هذا العامل سيعمل لارجاع المهاجر الى وطنه بعد ان يقضي مدة من السنين (٤٥) .

نظرة عامة على الوضع في الدول النامية

وسنحاول هنا ان نأخذ دولتين واحدة من امريكا اللاتينية والاخرى من آسيا وهاتين الدولتين هما البرازيل والهند والسبب في ذلك هو تقدم هاتين الدولتين زمنيا في التنمية الاقتصادية عن الوطن العربي وسنعود بعد ذلك الى الوطن العربي لنرى الاوضاع السائدة فيه وكيف اثرت وستؤثر على هجرة الكفاءات .

البرازيل

تعتبر البرازيل اول دولة من حيث هجرة الكفاءات في امريكا اللاتينية حيث ان هجرة كفاءتها الى كندا للفترة ١٩٦٣- ١٩٧٢ بلغت ٣٨٫٦ في المائة من مجموع الهجرة من امريكا اللاتينية (٤٨) . ولقد اثيرت ضجة كبيرة في العالم حول نجاح التجربة البرازيلية في التنمية وحول دور العلم والتكنولوجيا في انجاح هذه التجربة . ولقد تميزت هذه التجربة بما يلي (٤٩) :

١- اعطاء التصنيع اولوية مطلقة : - لان التصنيع قادر على انتشال الدولة من مهاوى التخلف ولقد اقتصر التصنيع في هذه الدولة باتباع سلعه وسيطة تصدر للخارج حيث يتم استخدامها في انتاج السلع الاستهلاكية كتنقية المعادن أو تركيزها وغزل القطن وكذلك تشجيع الصناعات التجميعية والتي تقوم على استيراد مواد نصف مصنعة أو اجزاء وتركيبها محليا لتتحول الى سلعة استهلاكية . وفي مقدمة ذلك الثلاجات واجهزة صناعة الراديو والسيارات التي اشتهرت بها البرازيل وكذلك مصانع لصناعة الحديد والصلب.

٢- الاعتماد في التصنيع على رأس المال الاجنبي والعمل على تشجيع القطاع الخاص واشراك الشركات المتعددة الجنسية في عمليات التصنيع وخاصة في الصناعات التي تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة .

٣- الاعتماد على استيراد التكنولوجيا . خاصة التكنولوجيا المتقدمة التي تعتمد على الكثافة في رأس المال لان هدف التنمية البرازيلية تحقيق نمو متسارع الدخل القومي عن طريق زيادة الصادرات الى السوق الرأسمالية ومن هنا فان من الضرورى ان تكون هذه الصادرات ذات نوعية تضاهي البضائع الاجنبية .

٤- عدم الاهتمام بتوزيع الدخل القومي بصورة عادلة لان ذلك لم يكن ليخدم التنمية التي كانت تقوم على استيراد تكنولوجيا معقدة باهظة التكاليف والتي تحتاج بدورها الى موارد مالية ضخمة ولم يكن بالامكان توفير الاستثمارات الا عن طريق تشجيع قيام رأسمالية محلية مرتبطة رأسا بالسوق الاجنبية.لقد حقق الموديل البرازيلي معدل نمو قدره ٩ في المائة خلال السنوات العشر الماضية وزاد متوسط دخل الفرد بمعدل مقداره ٦ر٥ في المائة رغم تزايد السكان بمعدل ٢ر٣ في المائة . الا ان هذه الارقام لا تعبر عن واقع الحال بشكل دقيق والذى تميز بما يلي :

(١) التبعية المتزايدة للسوق الرأسمالي

بما ان التنميه قد قامت اصلا على الاعتماد على رأس المال الاجنبي فان كل البنية الاقتصادية والسياسية والثقافية قد وضعت من اجل تشجيع رأس المال الاجنبي على النمو بحجة الاسهام في تحقيق معدلات عالية للنمو وهذا قاد بالتالي الى ان تتحول التبعية المالية الى تبعية اقتصادية وبالتالي فقد سيطرت الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار وعلى البنوك الكبرى . واسفر الاعتماد الكامل على التكنولوجيا المعقدة ذات الرأسمال الكثيف في زيادة التبعية التكنولوجية للبرازيل للشركات المتعددة الجنسية .

(٢) بما ان الهدف الاساسي الذى كانت تسعى اليه الشركات المتعددة الجنسية تحقيق الربح السريع فقد اهملت كل شيء عدا ذلك ومن هنا فان الصناعات قد تركزت في عدة مدن واعطيت الافضلية للصناعات الاستهلاكية ذات الربحية الكبيرة . ولذلك اعتمدت هذه الشركات في جلب التكنولوجيا المتطورة التي لا تحتاج الا الى عدد قليل من العمال . واسفر هذا الوضع في قيام مراكز حضارية متقدمة افرادها يرتبطون رأسا بالنمط الاستهلاكي السائد في الدول الرأسمالية وتتركز حول هذه المراكز التجمعات الكبيرة للعاطلين وشبه العاطلين في حين يعيش الريف بعيدا عن هذا الوضع ولا ينتمي اليه وبالتالي سميت هذه

الحالة بالاقتصاد المزدوج لان الاعتماد على الشركات المتعددة الجنسية لن يحقق التنمية المستقلة لان هذه التنمية تتحدد خارجيا بما تمنحه الدول الاجنبية المختلفة للدول النامية. ان هدف الاستثمارات الاجنبية هو تحقيق الربح ومن هنا رأينا بأن حجم الاستثمارات الجديدة الوافدة على دول العالم الثالث من الخارج عام ١٩٧٣ بلغت ٨ بلايين دولار في حين بلغ حجم الارباح المحولة ١٤ بليون دولار. لقد ادت التنمية البرازيلية واستيراد التكنولوجيا المعقدة في القضاء على الصناعات الصغيرة والحرفية دون ان تتمكن القطاعات الاقتصادية الجديدة من امتصاص الايدى العاملة التي كانت تدير الصناعات الصغيرة والسبب في ذلك هو ان التكنولوجيا المستوردة لا تحتاج الا الى العدد القليل من العمال. لقد اسفر هذا الوضع في امتصاص الصناعة ١٧ في المائة من مجموع القوى العاملة في حين بقي الريف متخلفا وازدادت البطالة بشكل كبير. لقد وجد القطاع الصناعي في البرازيل نفسه متوجها ومرتبطا بالخارج لانه متكامل تماما مع السوق الرأسمالي وبالتالي فهو غريب عن القطاع التقليدى الذى يضم اكثرية السكان بل هو يرى في هذا القطاع مصدرا لليد العاملة الرخيصة التي تزيد ربحيته. لقد تركت التنمية البرازيلية ٥ في المائة من السكان يحصلون على ٢٨٫٨ في المائة من الدخل القومي في حين يحصل ٥٠ في المائة من السكان على ١٠٫٥ في المائة من الدخل القومي. لقد اسفر هذا الوضع في تباطوء نمو الدخل القومي علاوة على التضخم الذى بدأ يصدر الى البرازيل والذى بلغ في حدود ٥٠ في المائة في حين انه لم يتجاوز ٢٠ في المائة في اسوأ الاحوال في الدول الرأسمالية الكبرى. كما قاد هذا الوضع الى استقطاب طبقي كبير في المجتمع مما ادى بذوره الى تفاقم الصراع السياسي والاجتماعي وادى ذلك بدوره الى ان ترصد البرازيل مبالغ طائلة لنمو جيشها من اجل الحد من عمليات نمو المعارضة.

التجربة الهندية

ان التجربة الهندية لا تختلف في سماتها العامة كثيرا عن التجربة البرازيلية فقد اعتمدت الهند على عدة خطط قومية للتنمية الخمسية مبتدئة من عام ١٩٥١ وبذلك فقد قامت بزيادة عدد المعاهد والكليات لتخرج الاعداد الكافية من العلميين والتقنيين الذين ستحتاجهم الخطط الخمسية الثلاث ١٩٥١-١٩٥٦، ١٩٥٦-١٩٦١، ١٩٦١-١٩٦٧ وقامت الهند بعملية تحديث كبيرة لقطاعها الصناعي بواسطة اتفاقيات عقدتها مع الشركات الاجنبية المتعددة الجنسية بحيث بلغ عدد هذه الاتفاقيات ٤ الاف اتفاقية ما بين ١٩٤٨-١٩٧٢ (٥٣) وتم بموجب هذه الاتفاقيات جلب تكنولوجيا متطورة تعتمد على رأس المال الكثيف ولقد اسفرت ٢٠ سنة من الاعتماد على رأس المال الاجنبي والتكنولوجيا المتطورة في عملية تزايد الاستقطاب في المجتمع بحيث ان ١٠ في المائة من السكان يحصلون على ٢٥ في المائة من الدخل في حين ان حصة ٦٠ في المائة من السكان لا تزيد عن ٣٧ في المائة من الدخل. وفي الهند ايضا شجعت الصناعات الاستهلاكية واسفر هذا الوضع في زيادة البطالة كنتيجة لاستيراد التكنولوجيا ذات الرأسمال العالي كما تم خلق الاقتصاد المزدوج.

لقد ذكرت كثير من الدراسات بان العلم في الهند في انتعاش ويبدو لاول وهلة وعند قراءة الارقام بأن هذا القول صحيح فقد تم زيادة عدد الكوادر العلمية من ١٨٣ الف عام ١٩٥٠ الى ٢ مليون عام ١٩٧٥ (٥٤) وارتفع عدد الجامعات من ٢٧ عام ١٩٥٠ الى ١٠٠ عام

١٩٧٥ ويتم بناء ٤٠ مختبر ومركز بحوث تابعة لمجلس البحث العلمي والصناعي وبنت المؤسسة العسكرية ٣٧ مختبر ونمي عدد العلماء من اكثر من ١٠٠ الف غير ان العلماء لم يجدوا لهم مكانا في ظل التنمية الهندية فمعظم الصناعات الكبرى تم استيرادها من الخارج وهي قائمة على تكنولوجيا متقدمة وتجرى عملية تطوير هذه التكنولوجيا من قبل مختبرات الشركات المتعددة الجنسية الموجودة خارج الهند كذلك لم تنشىء مختبرات للبحث والتطوير في هذه المصانع واذا ما انشأت فان العلماء الهنود العاملين فيها كانوا يعملون على تطوير التكنولوجيا الاجنبية لا الهندية وكانت براءات الاختراع لا تسجل باسمهم او باسم الهند انما باسم الشركات المتعددة الجنسية التي توظفهم. لذلك فقد كانت هجرة الكفاءات الى خارج الهند كمؤشر لهذا الوضع الشاذ في حين ان الهجرة الداخلية كانت اخطر فان الكثير من العلماء الهنود والذين كانوا يعملون في الجامعات ومراكز الابحاث كانوا يرون انفسهم بعيدين عن عملية التنمية الصناعية لان بحوثهم لم تكن مفيدة للصناعة وحتى لو كانت مفيدة فان الصناعة الهندية لم تكن لتعير هؤلاء العلماء اهمية لانها عندما تحتاج الى اى شيء فانها تتقدم الى الخبراء الاجانب من خارج الهند. لقد دفع هذا الوضع العلماء الهنود للقيام بابحاث لا تمت الى عملية التنمية الهندية وهكذا وجدنا الصناعة الهندية ترتبط بالسوق الرأسمالي في حين ارتبط العلم في الهند بحركة العلم في الدول الرأسمالية.

لقد كان هذا الوضع مشابها للوضع الذى عاشته المؤسسة العلمية في امريكا اللاتينية لان معظم الصناعات الكبرى في امريكا اللاتينية كانت تقع ضمن دائرة الشركات المتعددة الجنسية ومن هنا راينا بأن الدور الذى لعبه العلم في الدول المتقدمة غير ذلك الذى لعبه في الدول النامية ففي حين يلعب العلم دورا استثماريا في الدول المتقدمة فانه يلعب دورا استهلاكيا في الدول النامية (٥٥). وتذكر دراسة اخرى في ان القطاع الخاص في الدول المتقدمة يساهم ب ٧٠ في المائة في البحث والتطور في الصناعة في حين ان القطاع الخاص في امريكا اللاتينية يساهم فقط بحدود ٢ في المائة (٥٦).

ان من الواضح بان هنالك انفصالا ما بين القطاع الانتاجي الصناعي المتقدم والقطاع العلمي وهذا بدوره قد قاد اما الى هجرة الكفاءات او الى ان تأخذ هذه الكفاءات دورها في اسناد حركة المعارضة المتنامية للانظمة السياسية السائدة في معظم دول امريكا اللاتينية.

ان معظم الدول العربية قد استقلت حديثا وجميعها كانت محتلة من قبل دول متقدمة. وقد ادى ذلك الى ان ترتبط الدول العربية بالسوق الرأسمالية العالمية. وهذا بدوره قد ادى الى تشويه بنية الاقتصاد العربي وجعله احادى الجانب وتابعا للسوق العالمية فقد غدت البلاد العربية تشتغل بالزراعة والرى والصيد والمناجم وتنتج سلعا ومواد اولية معدة للتصدير الى الغرب (٥٧). كما ان المنطقة العربية تتميز بتفاوت في توزيع القوى المنتجة اذ ان حوالي ٧٠ في المائة من الاراضي الزراعية تتواجد في خمسة اقطار هي السودان والمغرب والجزائر وسورية والعراق اما الموارد الطبيعية فهي موزعة ايضا بصورة متفاوتة ولو اخذنا البترول كمثل لرأينا بانه يمثل ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للكويت والامارات ولا يمثل اية نسبة للاردن. ان الاقطار النفطية وعدد سكانها ٤٠ مليون يمثلون ٢٨ في المائة من مجموع العرب، تسيطر على ٧٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي. اما بالنسبة للقوى المنتجة

البشرية فقد ارتفع عدد السكان العرب من ١٠٤ مليون عام ١٩٦٣ حتى بلغ ١٤٢ر٨ مليون عام ١٩٧٥ وسيبلغ اكثر من ١٨٤ مليون عام ١٩٨٥ . يشكل الريف ٦٥ في المائة من مجموع السكان . وان ثلاثة اقطار عربية وهي مصر والمغرب والعراق تضم ٥١ في المائة من مجموع السكان في حين يوجد ٨ر٨ في المائة من جملة السكان من عشرة اقطار عربية . ان هناك تدنيا واضحا في نسبة العاملين بالصناعة اذ ان الزراعة والصيد والتعدين قد ساهمت عام ١٩٧٢ بنسبة ٤٥ في المائة من الناتج المحلي في حين احتلت الخدمات المكانة الاولى في توليد الدخل المحلي الاجمالي عام ١٩٧٥ اذ بلغت ٥٠ في المائة وتليها الزراعة ثم الصناعة (٥٨) . ان العالم العربي يقدم ٤ر٠ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي ولا يقدم الا ٦ في المائة من مجمل الانتاج الصناعي للدول النامية . اما الصادرات الصناعية العربية فلم تتجاوز ٣ر٠ في المائة من اجمالي الصادرات العالمية و ٤ره في المائة من اجمالي الصادرات الصناعية في البلدان المتخلفة ويتصف هيكل الصناعة العربية بمساهمة عالية للصناعات الاستهلاكية اذ تبلغ ٦١ في المائة .

ان هذه الارقام لتبين ان معظم الدول العربية تعتمد على توفير الانماط الاستهلاكية وتتيجة عمليات التصنيع التي تمت في تجمعات محددة حول المدن الرئيسية نشأ قطاعان الاول يمثل سوق السلع التقليدية حيث يتمثل الطلب في مشترى اصحاب دخل منخفض ويتمثل العرض بالنسبة لهم في منتجات الزراعة والحرف وهناك من جانب آخر سوق السلع الحديثة حيث يتبع الطلب من اصحاب الدخل المرتفع وحيث يشكل العرض من منتجات الصناعة الحديثة او من الواردات المصنوعة وتبدو السوقان منعزلتين تقريبا (٥٩) .

ان هذه الصورة لتوضح ان معظم الاقطار تقوم بالتنمية بصورة منفردة وهذا يعزز ارتباطها وتبعيتها للسوق الرأسمالية العالمية . في حين ان هناك امكانية كاملة لكي تتحرك المنطقة العربية كوحدة واحدة وهذا يعزز من تكاملها الاقتصادي ويقلل ارتباطها بالسوق العالمية وان على الامة العربية ان تتخذ قرارها باسرع وقت وبدون ذلك فان انماط التنمية في المنطقة العربية ستكون متطابقة مع انماط التنمية في امريكا اللاتينية ونحن نرى الكثير من هذه المؤشرات والتي ذكرناها عن البرازيل والهند تبدو واضحة في الكثير من الدول العربية .

ان الكثير من الدول العربية تقوم الآن بعمليات تصنيع كبيرة وفي هذا المجال فان هذه الدول تقوم باستيراد التكنولوجيا الجاهزة والمعقدة في كثير من الاحيان . وكما تدلل الدراسات في هذا المجال فان معظم الشركات الاجنبية العاملة في الدول العربية في منطقة الاكوا تقوم بتميز التكنولوجيا المطلوبة وادارة المشاريع الصناعية عدا لبنان وسورية والعراق والاردن (٦٠) . كما يتزايد اعتماد الدول العربية على التكنولوجيا الغربية . ان نمط الاستهلاك في كثير من الدول العربية يشابه نمط الاستهلاك الغربي وهنالك تزايد في استيراد المكائن ومعدات النقل لكل المنطقة العربية حتى انه بلغ لمنطقة الاكوا عام ١٩٧٥ في حدود ٨ بلايين دولار (٦١) .

ان التكنولوجيا المستوردة تأتي بصورة متكاملة Turnkey Projects لذلك فلا تجرى اية محاولات لتطوير التكنولوجيا الا في قطاع الزراعة ومعظم المشاريع الصناعية المقامة تفتقر الى وحدات للبحث والتطوير لذلك فانه لا يوجد طلب على مراكز البحث والجامعات حتى انه يجرى في كثير من الاحيان الاعتماد على الشركات الاجنبية لحل مسائل هندسية يمكن حلها بسهولة من قبل الكوادر الوطنية داخل الدول العربية (٦٢) .

اما بالنسبة للوضع التعليمي والعلمي في الاقطار العربية فان هذه الاقطار قد توارثت الاجهزة التعليمية من ايام الاحتلال ولم تجر الا محاولات قليلة في بعض الدول العربية لتغيير المناهج التعليمية بشكل يخدم عملية التنمية في القطر. كما ان هنالك غياب شبه كامل للتعليم التكنولوجي في المراحل التعليمية الاولية واذا ما اخذنا نسب التلاميذ حسب الاختصاص في الدول العربية لرأينا اغلبية الاختصاصات الانسانية بشكل واضح في الوقت الذى تحتاج فيه هذه الدول الى الاختصاصات العلمية ويوضح الجدول التالي هذه الصورة (٦٣).

نسبة توزع الطلبة على الاختصاصات
عام ١٩٧٣

العلوم الاجتماعية والانسانية	٦٤ ٪
العلوم الطبيعية	٧ر٥
العلوم الهندسية	١٠
العلوم الطبية	١٠ر٥
الزراعية	٨

ويعكس هذا الوضع تخلف الدول العربية في تحقيق الهدف الذى وضعته الخطة العالمية للعمل من اجل تطبيق العلم والتكنولوجيا للتنمية وهو ان يكون هنالك ٢٠٠ عالم/مهندس يعملون بالبحث والتطوير لكل مليون نسمة من السكان نهاية ١٩٨٠ (٦٤). فبلغت في العراق والكويت ومصر ولبنان وتونس اكثر من ١٠٠ في حين بلغت في ليبيا ٢٤ واقل من ٢٠ في الجزائر(٦٥).

اما نسبة التقنيين لكل عالم ومهندس فقد بلغت في الدول العربية ٥ر٠ الى ١ في حين ان النسبة في افريقيا هي ٣ر١ الى واحد وفي امريكا اللاتينية ٤ر٢ الى ١ وفي الدول المتقدمة ٨ر١ الى واحد (٦٦).

وهذه نسبة واطئة جدا اذا ما علمنا بأن التقنيين هم اساس اية تنمية تكنولوجية وعلمية. لقد سجلت احصائيات الدول العربية وجود نسبة كبيرة من العلماء والمهندسين في البحرين و ٨٠ في المائة في الكويت و ٧٨ر٥ في المائة في ليبيا و ٩٠ في المائة في قطر. اما نسبة الاجانب من التقنيين فهم ٣٥ في المائة في البحرين و ٨٠ في المائة في الكويت و ٧٦ في المائة في قطر.

اما نسبة العلماء العاملين في البحث والتطوير من مجموع العلماء في الدول العربية فيبينها الجدول التالي (٦٥).

العلماء والمهندسين والتقنيين العاملين في
البحث والتطوير كنسبة من المجموع

القطر	نسبة العلماء والمهندسين	نسبة التقنيين
مصر	٢٪	—
العراق	٣ر٦	١ر٥
الاردن	٣ر٥	٣ر٤
الكويت	١ر٥	٠ر٥
ليبيا	٠ر٦	١ر٤
السودان	١ر٨	٨ر٠
اليمن	٤ر٥	٧ر٣

ان هذه النسبة واطئة ايضا حيث تبلغ في الدول المتقدمة ١٠ - ١٥ في المائة. ان نسبة العلماء والتقنيين العاملين في البحث والتطوير في القطاع الانتاجي تبلغ في حدود ٤٣ر٤ في المائة من العلماء و ٤٧ في المائة من التقنيين عدا السودان حيث تبلغ النسبة ٠ر٤ في المائة ولبنان حيث تبلغ النسبة ١٣ر٣ في المائة. الا ان معظم الابحاث التي تجريها هذه المجموعة من العلماء هي التي لا تستفيد منها الصناعة (Non Integrated R & D) اما نسبة العلماء المهندسين العاملين في البحث والتطوير في قطاع التعليم فهي ٣٣ر٤ في المائة وفي الخدمات العامة تبلغ النسبة في حدود ٢٠ في المائة. لقد حددت الامم المتحدة هدفا للدول النامية بالنسبة للاتفاق على البحث والتطوير بحيث تبلغ ٠ر٥ في المائة واذا ما اضيفت اليها الخدمات العلمية فان النسبة يجب ان تصل الى ١ في المائة. ومن الملاحظ ان دولة واحدة وهي مصر قد اقتربت من هذا الهدف.

اما الدول الاخرى فان الجدول التالي يبين الاتفاق فيها (٦٧):

الاتفاق في حقل الابحاث والانماء في بعض بلدان
غربي آسيا ١٩٧٣

البلد	النسبة المئوية من الدخل القومي	المتوسط السنوي للاتفاق للفرد (دولار)	المتوسط السنوي للاتفاق للفرد من السكان (دولار)
العراق	٠ر٢٥	١٦٨٤٠	٢ر٣
الاردن	٠ر٣١	١٥٣٩٠	١ر١
الكويت	٠ر٠١	١٧١٠٠	٠ر٨
لبنان	٠ر٤٠	٢٢٤٠٠	٢ر٤
اليمن	٠ر٢٥	٣٥٢٧٠	٠ر٣

ان الاتفاق في حقل الابحاث والانماء للفرد من السكان في الدول المتقدمة يبلغ ما بين ٣٠ - ١٠٠ دولار.

الاستنتاجات

١- ان نسبة هجرة الكفاءات العربية الى امريكا وكندا الى نسبة الهجرة العالمية للفترة ١٩٦١-١٩٧٢ بلغت ٩ في المائة ، وهذه النسبة تفوق حوالي المرتين مجموع الهجرة الافريقية الكلية الى الدول المتقدمة .

٢- ان معظم الهجرة تتركز في الاختصاصات العلمية التي تحتاج اليها المنطقة في التنمية وهي تبلغ ٩٦٫٣ في المائة للاختصاصات الطبيعية والطبية والهندسية .

٣- ان نسبة كبيرة من خريجي الكليات هم من الاختصاصات الانسانية وتبلغ ٦٠ في المائة في حين انه في الدول المتقدمة فان النسبة معكوسة .

٤- ان المؤشرات للنسبة العلمية سواء بعدد العلماء أو بنسبة العلماء الى التقنيين أو نسبة الاتفاق على البحث هي واطئة جدا حتى بالمقارنة مع الدول النامية .

ولقد انعكس هذا الوضع في قلة البحوث التي تنتج في المنطقة العربية وعدم تسجيل ايرادات اختراع بالنسبة للكوادر الوطنية الا ما ندر وهذا يعكس نفسه في الاعتماد الكامل على الخبراء الاجانب .

٥- ان استيراد التكنولوجيا الجاهزة والمعقدة كما هو الحال بالنسبة للكثير من الدول العربية لن يترك المجال للكفاءات العربية في المشاركة في تطويع وتطوير التكنولوجيا .

٦- ان الاقتصاد العربي هو اقتصاد احادي الجانب يعتمد بالدرجة الاولى والرئيسية على تصدير المواد الاولية او الاستخراجية وان نسبة مساهمة الصناعة العربية كما رأينا الى مجموع الانتاج العالمي والى مجموع انتاج الدول النامية قليل جدا بالرغم من وجود الامكانات العربية الكبيرة والتي لو استغلت بشكل صحيح لتغيرت الصورة بدرجة ملموسة . علاوة على ان التنمية في الدول العربية تتم في كثير من الاحيان بالارتباط بالسوق العالمي لا الارتباط بالسوق العربية .

٧- ان معدلات التنمية الكبيرة التي تذكرها بعض الدول العربية لا تعبر عن واقع الامر اذ ان التنمية التي تخلق طبقة صغيرة مرفهة على حساب مجموع السكان وتخلق اقتصاد مزدوج لا يمكن ان تعتبر تنمية صحيحة ومن هنا رأينا بأن دولا كالبرازيل قد سجلت معدلات تنمية كبيرة غير ان واقعها كان يعبر عن صورة غير صحيحة .

٨- ان معظم الاتفاق على الابحاث والتطوير قد انتج ابحاثا غير ان هذه الابحاث لم تساهم في تطوير العمليات الانتاجية .

٩- لقد رأينا بأن الهجرة تعتمد على عوامل دفع وجذب ففي الوقت الذي تزيد فيه العوامل الاقتصادية والسياسية قوة دفع الكفاءة للهجرة فان التلازم الاجتماعي القوى في المجتمعات العربية يدفع المهاجر كما ذكرنا للرجوع. الا ان التنمية الحالية قد بدأت تغير من العادات

الاجتماعية وبدأت الهجرة وعملية التصنيع تعمل بسرعة لتفكك العائلة والروابط الاجتماعية (٦٨). وهذا يعني بأن احد عوامل الجذب الرئيسية للعودة للوطن قد اصبح ضعيفا ومن هنا تأتي المؤشرات المذكورة في دراسات الامم المتحدة لتؤكد بأن كمية العائدين الى الدول العربية هي اقل من افريقيا وامريكا اللاتينية.

١٠- ان معظم الدول العربية تفتقر الى اجهزة للتخطيط للعلم والتكنولوجيا مما يؤدى الى زيادة بعثرة جهود الكفاءات العلمية وعدم وضعها في الاماكن المناسبة وضياع التعاون ما بين القطاعات الانتاجية والخدمية في الدولة. بل ان معظم الدول العربية لم تجر فيها عملية احصاء الكوادر العلمية والتقنية.

١١- ان معظم الدول العربية تقوم بزيادة عدد خريجيها وبصورة غير مدروسة وغير متوازنة مع نمو القطاعات الاخرى، بحيث ان معظم الاختصاصات هي انسانية واجتماعية وهذا سيؤدى الى نقص في بعض الاختصاصات وزيادة في الاختصاصات الاخرى.

١٢- ان استمرار الحالة التي ذكرت في هذا البحث ستؤدى بلا شك الى زيادة هجرة الكفاءات العربية الى خارج المنطقة العربية علاوة على ان هذا الوضع سيؤدى الى تزايد الهجرة الداخلية والتي تعني غياب مساهمة الكفاءات العربية في عملية ترشيد التنمية وتوطين التكنولوجيا.

١٣- ان اكثر الدراسات التي جرت في الدول العربية قد فسرت اسباب الهجرة بالعوامل المادية الاقتصادية ومن هنا فان معظم القوانين التي شجعت الكفاءات للعودة قد ركزت بصورة رئيسية على البحوث المادية. ورغم اهمية العوامل الاقتصادية الا انها لا تستطيع ان تفسر هجرة الكثير من الكفاءات. والتي تجرى في بعض الدول العربية والنامية رغم ان الدخل المادى للمهاجر في البلد النامي يعادل الدخل في الدولة المتقدمة.

المصـــادر

١) Mrs Foretta Makasiar Sicat, UNCTAD.
TD/B/C.6/AC.4/5, Reverse Transfer of Technology 27 Feb. 1978.

٢) S.M. Naseem, UNCTAD, TD/B/C.6/AC.4/3.

٣) Marga Institute, TD/B/C.6/AC 4.4

٤) UNCTAD TD/B.C.6/AC 4/6.

٥) د . فائق عبد الرسول ، النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، منشورات النفط والتنمية ١٩٧٩ .

٦) د . جعفر عبد الغني ، حول نقل التكنولوجيا ، ندوة نقل التكنولوجيا ، بغداد ١٩٧٦ .

٧) سلمان رشيد ، آفاق عربية ، آذار ١٩٧٩ .

٨) E/ECWA/50 March 1977.

٩) UNCTAD,TD/B/AC, 11/10/ Rev 1.

١٠) UNCTAD/TT/9, 1978.

١١) د . اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .

١٢) Science Today, March 1969, India.

١٣) UNCTAD,TD/B/C.6/7 13 October 1975.

١٤) UNCTAD,TD/B/C.6/AC. 4/8. Feb, 1978.

١٥) UNCTAD,TD/B/C.6/AC. 4/6. Dec 1977.

١٦) UNCTAD,TD/B/C.6/AC. 4/5 Dec 1977.

١٧) UNCTAD,TD/B/C.6/AC. 4/4 Dec 1977.

١٨) UNCTAD,TD/B/C.6/7 13 Oct 1975.

١٩) نفس المصدر السابق .

٢٠) د. الياس زين ، هجرة الادمغة العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٢ .

٢١) UNCTAD,TD/B/C.6/7 October 1975.

٢٢) E/4820 June 1970.

٢٣) نفس المصدر السابق .

٢٤) نفس المصدر السابق .

٢٥) مدحت ايوب، الشورى ، يونيه ١٩٧٥ ، ليبيا .

٢٦) نفس المصدر السابق.

٢٧) UNITAR, Research report No.22 by William Glaser, The Brain Drain,Pergamon Press, 1978.

٢٨) E/4820 June 1970.

٢٩) TD/B/C.6/AC. 4/5 Dec., 1977.

٣٠) E/4820 June 1970.

٣١) UNITAR, The Brain Drain, 1978.

٣٢) التحضر في الوطن العربي ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ص ٢٩٧ ، الجزء الاول ١٩٧٨ .

٣٣) وداد يونس يحيى ،ص ٩٨ ، النفط والتنمية ، آذار ١٩٧٩ .

٣٤) E/4820 June 1970.

٣٥) UNITAR, The Brain Drain, 1978.

٣٦) نفس المصدر السابق.

٣٧) سلمان رشيد ،الطليعة ،سبتمبر ١٩٧٣ ، القاهرة .

٣٨) UNITAR, The Brain Drain, 1978.

٣٩) نفس المصدر.

(٤٠ E/4820 June 1970.

(٤١ نفس المصدر السابق.

(٤٢ نفس المصدر السابق.

(٤٣ UNITAR, Page 36, The Brain Drain.

(٤٤ سلمان رشيد سلمان ومشى اكرم، خطة العلم والتكنولوجيا، بحث مقدم الى الندوة القطرية حول دور العلم والتكنولوجيا في التنمية القومية، بغداد ٢٧ - ٢٩ حزيران ١٩٧٨.

(٤٥ UNITAR, Brain Drain Page 37.

(٤٦ World Plan of Action, United Nations,New York. 1971.

(٤٧ E.F. Schumacher, Small is Beautiful, ARACUS,1 1973.

(٤٨ سلمان رشيد ومشى اكرم،خطة العلم والتكنولوجيا.

(٤٩ د. اسماعيل صبرى، ص ١٦٨.

(٥٠ نفس المصدر، ص ٨٠.

(٥١ TD/B/C.6/7 Oct. 1975.

(٥٢ TD/B/C.6/AC. 4/5 Dec. 1977.

(٥٣ Amulyn. H.N.Reddy.Sience Today Journal page 14, Jan. 1974, India.

(٥٤ TD/B/C.6/AC. 4/6 Dec 1977.

(٥٥ Charles Cooper, Science, Technology and Development, Frank Cass, London 1973.

(٥٦ Amilcar Herrera, Science, Technology and Development, Frank Cass, London 1973.

(٥٧ د. فؤاد حرب، ازمة التنمية الاقتصادية العربية، ص ١٢ النفط والتنمية، ١٩٧٩.

UNESCWA LIBRARY
20005667

٥٨) نفس المصدر ، ص ١٥ .

٥٩) نفس المصدر ، ص ٢٠ .

٦٠) R. Van Der. Graaf, Technology Transfer and change in the Arab World, edited by A.B. Zahlan, Pergamon Press, Oxford, 1978.

٦١) نفس المصدر .

٦٢) نفس المصدر .

٦٣) Statistics on Scientific and Technological Manpowers and Expenditure for Research and Experimental Development in Arab countries, SC/76 - Castarab /1,Unesco 1976.

٦٤) نفس المصدر .

٦٥) نفس المصدر .

٦٦) نفس المصدر .

٦٧) E/ECWA/50 March 1977.

٦٨) التحضر في الوطن العربي .